S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25041
4 January 1993

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة
الـــى رئيـــس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أبعث إليكم معية هذا برسالة موجهة إلى سعادتكم من السيد علي أحمد سحلول وزير خارجية جمهورية السودان بالرقم و خ /م ت /١-١٦/١ بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

وسأكون ممتنا إذا تم توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أحمد سليمان
السفير
المندوب الدائم

040193

040193 040193 93-00246

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية السودان

أرجو أن أشير الى خطاب المندوب الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة لسيادتكم بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٥٨ (الوثيقة رقم S/Agenda/813) بشأن حدود جمهورية السودان مع جمهورية مصر العربية ونخص هنا المنطقة التي تضم محافظة حلايب السودانية التي كانت جزءا من السودان منذ ما قبل الحكم الثنائي البريطاني المصري واستمرت تحت السيادة السودانية بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ . وقد تضمن الخطاب المشار إليه أعلاه شكوى السودان ضد التدخل العسكري المصري في تلك المنطقة . وبالرغم من أن المشكلة تم احتواؤها بتجميد الوضع على ما كان عليه بسحب مصر لقواتها من المنطقة وتركها للإدارة السودانية إلا أن المشكلة أصبحت تتجدد كلما ساء التفاهم وتباينت وجهات نظر البلدين حول بعض المسائل والقضايا القومية والإقليمية ، وقد بدأت الحكومة المصرية منذ حوالي العام في اتخاذ إجراءات ترى حكومة السودان أن الهدف منها هو التغيير التدريجي لهوية وضع منطقة حلايب السودانية بحيث تصبح المنطقة في نهاية الأمر تابعة لمصر ، وكان أكبر وأخطر تلك التطورات العدوان السافر الذي قامت به القوات المصرية التي توغلت بتاريخ التاسع من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في الأراضي السودانية لمسافة ٢٨ كيلومترا جنوب مدينة حلايب السودانية في محافظة حلايب وعلى الطريق الذي يربطها بميناء بورتسودان . وقد أقامت هذه القوة التي كانت بقيادة عميد ومزودة بالسيارات والأسلحة عدة معسكرات في الأراضي السودانية ، وفي مساء نفس اليوم تقدمت قوة مصرية أخرى داخل الأراضي السودانية واستقرت على بعد ثلاثة كيلومترات جنوب مدينة حلايب فارضة حصارا كاملا على المدينة كما أحاطت بنقاط عسكرية سودانية كانت موجودة بالمنطقة . وقد توقفت هذه القوات التي يربو عددها الآن على ستمائة جندي وضابط عند خط عرض ٢٢ شمالا وأقامت على طول الخط عددا من المعسكرات وعلامات حدودية مكتوب على جنوبها الجغرافي السودان وعلى شمالها مصر .

إن محافظة حلايب ، سيدي الرئيس ، وحسبما أسلفنا ، هي أراض سودانية مساحتها حوالي ٢٨ ألف كيلومتر مربع شمال خط عرض ٢٢ والناحية الشرقية تمتد في شكل مثلث بين ساحل البحر الأحمر حتى مدينة شلاتين شمالا وتمتد جنوب غرب لمسافة ٥٨ كيلومترا حتى تصل الى بئر منيقة وجبل الضيقة وجنوبا حتى جبل أم الطيور الفوقاني ، وتسكن هذه المنطقة قبائل الشاريين وبعض قبائل الامرار والعبابدة .

سيدي الرئيس ،

لقد أوضحت شكوى السودان لمجلسكم الموقر عام ١٩٥٨ تفاصيل المشكلة التي بدأت عندما تلقى السودان حينها مذكرة من الحكومة المصرية تدعي أن إدخال المنطقة الواقعة على ساحل البحر الأحمر فوق خط عرض ٢٢ ضمن الدوائر الانتخابية السودانية لانتخابات ذلك العام ، يتعارض مع اتفاقية كانون

الثاني/يناير ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا ويشكل خرقا للسيادة المصرية . وطالبت الحكومة المصرية في مذكرتها بإلغاء الحدود القائمة والتي كانت قد أنشئت بموجب قرارات وزارة داخلية مصر نفسها في ٢٦ آذار/مارس ١٨٩٩ ، و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٢ و ١٩٠٧ بدعوى أنها حدود إدارية . ونادت بالرجوع لاتفاقية كانون الثاني/يناير ١٨٩٩ على أساس أنها هي الفصل فيما يتعلق بالحدود السياسية بين مصر والسودان واتبعت مصر تلك المذكرة بأخرى تنقل فيها قرارها بإشراك سكان منطقة حلايب في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية العربية المتحدة . وقد اضطرت الحكومة السودانية للجوء لمجلسكم الموقر في شباط/فبراير ١٩٥٨ لمعالجة الوضع الخطير الذي نشأ من جراء حشد مصر لقوات عسكرية على الحدود المشتركة وذلك خشية أن يتطور الأمر الى نزاع مسلح بين البلدين .

ونشير - سيدي الرئيس - الى أن السودان وقبل لجوئه الى مجلس الأمن كان قد اقترح على مصر إرجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد قيام الانتخابات السودانية عام ١٩٥٨ وإجراء الانتخابات في المناطق المتنازع عليها مع تعهد حكومة السودان بعدم اتخاذ ذلك كبينة لتأكيد سيادتها على تلك المناطق . وقد رفضت مصر اقتراحنا وطالبت بعدم إجراء الانتخابات في المناطق المذكورة . وقد تقدم السودان بذلك الاقتراح حرصا منه على معالجة المسألة على ضوء المواثيق الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول خاصة ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وميثاق جامعة الدول العربية التي تحث جميعها على تسوية المنازعات التي تنشأ فيما بين الدول بالوسائل السلمية ، وتمنع الالتجاء للقوة لحسم الخلافات .

سيدي الرئيس ،

لقد اجتمع مجلس الأمن كما تعلمون وكما تبين وثائق المنظمة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٨ لبحث شكوى السودان غير أن مندوب مصر بالأمم المتحدة أعلن أن حكومته قد قبلت تأجيل مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية ، وفعلا فقد أجريت الانتخابات في منطقة حلايب وتم انتخاب نائب عن دائرة حلايب في البرلمان السوداني عام ١٩٥٨ . كما أن كافة الانتخابات التي أجريت في السودان بعد ذلك شملت منطقة حلايب . ولم تثر مصر النزاع بعد ذلك التاريخ . ويبدو أن مصر قد قبلت بالوضع الراهن في حلايب وواصل السودان ممارسته لحقوق السيادة والإدارة على المنطقة مستندا إلى حق قانوني واضح ولكن برغم ذلك درجت مصر على إبراز ورقة حلايب كلما كانت هناك خلافات بين البلدين . وعندما قام السودان مؤخرا بمنح حق التنقيب عن البترول في محافظة حلايب لشركة كندية وسمح لبعثة يابانية للتنقيب عن الآثار بالعمل في المحافظة تجددت ادعاءات مصر بسيادتها على حلايب وشلاتين محاولة بذلك تجريد وإزالة السيادة السودانية على موارد المنطقة وثرواتها الطبيعية . وقد كان أخطر الإجراءات المصرية بعد ذلك إدخال عشرين شخصا مسلحا من رجال الأمن المصريين ونشرهم في شوارع قرية (أبورماد) السودانية بالمنطقة . ولقد سبق هذا الإجراء حدوث عدوان مسلح في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ على قوات الشرطة نتج عنه وفاة اثنين وجرح خمسة منهم .

وعلى إثر هذه التطورات سعت الحكومة السودانية وحرصا منها على حصر ومعالجة كل ما من شأنه أن يضر مسار العلاقات السودانية المصرية سعت لعقد اجتماع على أعلى مستوى ممكن بين مسؤولي البلدين فأوفدت في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ اللواء (الركن) الزبير محمد صالح نائب رئيس مجلسي قيادة الثورة والوزراء إلى القاهرة حيث التقى بالسيد الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وقد اتفق في ذلك اللقاء على إنشاء لجنة مشتركة برئاسة وكيلي وزارة الخارجية في البلدين للتباحث وحسم مشكلة حلايب . وكان السودان قد قبل بقيام هذه اللجنة لرغبته الصادقة في التوصل لحل سلمي حاسم ودائم لهذه المشكلة يتيح للبلدين الفرصة للانطلاق بعلاقاتهما وتعاونهما الثنائي إلى آفاق أرحب .

وقد عقدت اللجنة - سيدي الرئيس - أول اجتماع لها في الخرطوم في آذار/مارس ١٩٩٢ والاجتماع الثاني في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر من ذات العام وقد صدر في الاجتماع الثاني محضر تضمن الاتفاق على الآتي :

١ - تجنب كل ما من شأنه تعكير صفو العلاقات والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتطويرها وتنشيط آليات العمل المشترك بما في ذلك عدم تغيير الوضع القائم في حلايب لحين الوصول إلى اتفاق بين البلدين .

٢ - مواصلة اجتماعات اللجنة على فترات زمنية متقاربة وعلى أن يكون للجنة دور فعال في حل مسألة الحدود .

٣ - تحديد نقاط النزاع القانونية ليتم نقاشها في الاجتماعات اللاحقة .

٤ - قيام لجنة اتصال مشتركة لمتابعة الموقف ومعالجة ما يطرأ .

٥ - عقد الاجتماع الثالث للجنة في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

وكان في اعتقاد الحكومة السودانية أن ما اتفق عليه في اجتماعات اللجنة المشتركة فضلا عن الاجتماعين اللذين عقدهما نائب رئيس مجلسي قيادة الثورة والوزراء لجمهورية السودان والرئيس المصري في شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، واجتماع وزيري خارجية البلدين في جاكارتا في حزيران/يونيه ١٩٩٢ قد وضعت المشكلة في طريق الحل بشكل يعكس روح الإخاء بين البلدين . إلا أن السودان قد فوجئ بعدوان القوات المصرية على محافظة حلايب بالصورة التي أوضحنا في صدر هذه المذكرة مما يتنافى وروح الاتفاق الذي تم بين الطرفين لبحث وحسم المشكلة بطريقة ودية وفي إطار اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها خصيصا لهذا الغرض .

سيدي الرئيس ،

إن حكومة السودان التي لم تجد بدا من إعادة رفع الأمر لمجلسكم الموقر وإلى منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ، تود إحاطة سيادتكم وأعضاء مجلس الأمن الموقرين علما بهذه التطورات الخطيرة التي تهدد أمن وسلامة المنطقة لكي تبذلوا سيادتكم المساعي اللازمة ليتم سحب القوات العسكرية والمدنية المصرية فورا من محافظة حلايب وإعادة الأوضاع هناك إلى ما كانت عليه . كما نأمل كذلك أن يتفضل المجلس بتعميم هذه المذكرة على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية .

(توقيع) علي أحمد سحلول
وزير خارجية جمهورية السودان

- - - - -